

التصوّر المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في ضوء «كامب ديفيد»

وحيد عبد المجيد

رئيس وحدة البحوث العربية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام»

استندت المفاوضات المصرية - الاسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني الى «اطار السلام في الشرق الاوسط»، الذي كان واحداً من وثيقتين تمّ التوصل اليهما في كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ . وقد بدأت تلك المفاوضات في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٧٩ ، بعد ساعتين ونصف من انتهاء المرحلة الاولى لانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء . وقدّم المفاوضات المصري، خلالها، تصوّراً متكاملًا، الى حدّ كبير، لما ينبغي ان يكون عليه الحكم الذاتي الكامل لمرحلة انتقالية تقود الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في مواجهة تصوّر اسرائيلي مناقض مفاده ان الحكم الذاتي الاداري هو الحل الوسط الاقليمي بين خيارات ثلاثة هي: «استمرار الوضع الراهن، والضّم، والتخلي عن المناطق». وقد عبّرت دراسة امريكية حديثة عن ذلك التناقض بين التصورين، في شكل طريف، عندما ذكرت: «حاولت مصر تغليف الحكم الذاتي في الثياب التي تخفي سيادة فلسطينية لاحقة تظهر عقب المرحلة الانتقالية، فيما سعت اسرائيل الى وضعه في المعطف الضيق جداً لمجلس اداري محض . أمّا الولايات المتحدة الامريكية فقد فضلت ثياباً تصلح لمرحلة ما بين الفصول، أي التي يتم ارتداؤها مؤقتاً»^(١) . وتقدم هذه الدراسة تحليلاً للتصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني من واقع مفاوضات ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ، من حيث الأسس التي انطلق منها والمطالب التي طرحها بشأن القضايا الرئيسية للمرحلة الانتقالية؛ وهي قضايا ما زالت قائمة وموضوع خلاف في المسار الفلسطيني - الاسرائيلي للمفاوضات الثنائية العربية - الاسرائيلية التي بدأت عقب عقد مؤتمر مدريد في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ .

التصوّر المصري

ترجع أهمية بلورة التصوّر المصري لأسس الحكم الذاتي الفلسطيني الى عاملين: أولهما، ان مفهوم الحكم الذاتي هو، بطبيعته، مفهوم مراوغ يحمل من الغموض أكثر ممّا يتضمّن من الوضوح . فقيما عدا انه لا يعني استقلالاً سياسياً لا يوجد اتفاق على تعريف محدّد له . كما ان تجاربه التاريخية تنقسم الى نمطين مختلفين: أحدهما، الحكم الذاتي في نطاق الدولة نفسها، والآخر في نطاق القانون الدولي . فالنمط الاول يمثل أحد الحلول السياسية - القانونية لمشكلة الاقليات، حيث تمنح السلطة المركزية حكماً ذاتياً لاقليم داخل الدولة تسكنه أقلية معينة لتدير بنفسها شؤونها المحلية . أمّا